الحجاب رمز إسلامي يحارب من قبل ألمانيا الديمقراطية !!

مفكرة الإسلام لا ينظر الآن لقضية الحجاب في الغرب على أنها قضية تدور حول لباس ولا تقاليد معينة ولكنها مسألة تعكس النظرة للدين الإسلامي برمته . تماماكما هو حال من المتربصين بالإسلام فإنهم لا يتجرءون على انتقاده مباشرة وإنما من خلال محاولة هدم شعائره واحدة تلو الأخرى . والعجيب أن بلدا مثل ألمانيا تدعى سبقها في مجال الحريات وحقوق الإنسان تستمر فيها دعوى مرفوعة من مواطنة لرفع الظلم الواقع عليها ويستمر التأرجح بين المحاكم على مدار ثماني سنوات . ويحتضن المجتمع الألماني اليوم من خلال المهاجرين الذين يعيشون فيه العديد من الثقافات الأخرى ومن بين هذه الثقافات ما يجد صعوبة في التعامل معها بسبب ضآلة معرفته بها . وقد شبت في هذه الأثناء أجيال جديدة من أبناء المهاجرين الذين ينخرطون في شتى صور الحياة التعليمية والمهنية وغيرها . ومع ذلك تبقى صورة الرداء الإسلامي تشكل في نظره نوعا من التحدي ويتم الربط بشكل تلقائي بين المظهر وبين ما يجده دعوة إلى الدين . وهكذا تتوالى الحالات التي يتم فيها رفض مسلمة متحجبة للعمل لدى إحدى الشركات أو في المدارس . وقد طفا الموضوع على الساحة بقوة مع قصة الشابة الأفغانية المولد التي رفض طلبها للعمل كمدرسة في إحدى المدارس الرسمية في ولاية بادن فورتمبيرج .

افترت المحكمة وصدق الطلاب !!

وكانت المحكمة الإدارية الاتحادية قد رفضت الشكوى التي تقدمت بها معللة ذلك بأن ارتداء الحجاب يخرق حيادية المدارس الرسمية . وجاء في نص الحكم أنه نظرا للحرية الدينية لكل تلميذ فله الحق أن لا يتعرض من قبل الدولة إلى تأثير دين غريب والحجاب يمثل رمزا واضحا لدين معين حتى وإن كانت مرتديته لا تنوي القيام بأي دعوة إليه . وحسب رأي نائب رئيس محكمة الدستور الاتحادية فينفريد هاسيمير تتمثل عقدة القضية التي تبت فيها المحكمة في كارلسروها في السؤال عن مدى قدرة المجتمع الألماني على تحمل الديانات الغريبة . لكن هانس يورج ميلشينجر محامي الشابة المسلمة لودين أكد على أن موكلته ستشعر في حال خلع الحجاب بأنها تعرت وسيعتريها الخجل . وأشار المحامي إلى عمل عدة معلمات يرتدين الحجاب في مدارس بعض الولايات الألمانية دون أن يتسبب هذا الأمر في نشوب صراعات فالتلاميذ اعتادوا على صورة المرأة المحجبة . أما الشابة المسلمة نفسها لودين فتقول : ' إنني أعتبر ديني جزءا من شخصيتي ' وقالت في نص الدعوى التي رفعتها إن منعها من العمل يشكل خرقا لحقها الأساسي في الحرية الدينية ولكرامتها الإنسانية '. ونفى علماء النفس الذين استشهدت بهم محكمة الدستور الاتحادية التأثير النفساني لمعلمة متحجبة على التلاميذ وفي هذا الإطار قال ' بيتر ريديسر ' عالم نفس الأطفال : ' إذا كانت المعلمة المحجبة ليست ذات تعصب ديني فلن يتمخض عن ممارستها التعليم آثار عاطفية وتعليمية سلبية .' وادعى المختص في علم النفس من مدينة كيل توماس بليسنر أنه : ' من المحتمل أن يسبب الحجاب انعكاس صراعات خارجية على جو المدرسة '. ولكن هذا الادعاء باطل حيث نقلت مفكرة الإسلام عن قناة التليفزيون الألمانية الشهيرة ' زد دي إف ' أنه أذاع برنامجا عن فريشتيا لودين عرض فيه ما تعرضت له هذه السيدة من متاعب ومشاكل وأردف هذا العرض بآراء للتلاميذ ونقل هذه الأحداث والآراء موقع ' دي إم كا برلين ' . وذكر التليفزيون أن فريشتا لودين تنتمي للديانة الإسلامية وأنه حسب قواعد الدين الإسلامي فإنها ترتدي الحجاب وأنها ترغب في ارتدائه أثناء عملها كمدرسة . وقد أصدرت عدة محاكم في ألمانيا في الأعوام السابقة قرارات بمنع فريشتا من التدريس في المدارس الابتدائية طالما هي ترتدي الحجاب . و من أجل ذلك قامت فريشتا برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية الاتحادية [أعلى محكمة في ألمانيا] . وعلى المحكمة الدستورية

العليا الآن الفصل في الأمر وإعطاء القرار النهائي فيما إذا كان من حق فريشتا التدريس مرتدية الحجاب أم لا .
وقد قامت القناة بعرض آراء بعض التلاميذ حول هذا الأمر وكانت كالتالي :
ناتاشا 12 عاما تقول : أنا لا أرى أنه من السيئ ارتداء أحد الحجاب داخل الفصل . لكن الشيء الذي أراه سيئا أن يفتخر أحد بدينه ويزدري الآخرين . وأرى أن من حق كل شخص أن يؤمن بدينه كيفما شاء .
أني 13 عاما تقول : لماذا لا يسمح بارتداء الحجاب ؟ إذن يجب حظر ارتداء سلسلة بها صليب ! وعلى الرغم من كل ما يحدث فإن هؤلاء الناس مثلنا تماما غير أنهم يعتقدون في ديانة أخرى . وأنا أرى أنه ليس من العدل أن تمنع فريشتا من ارتداء الحجاب أثناء التدريس فإن الحجاب في رأيي لن يغير فيها شيئا .
ماكسيمان 9 سنوات : نعم ينبغي أن ترتدي الحجاب أثناء التدريس لماذا ؟ لأن معظم الأجنبيات يفعلون ذلك .
ليا 12 عاما تقول : أرى أنه يجب المساواة في السماح للمدرسين في إظهار دينهم . فإنه عندما يسمح لمدرس كاثوليكي في خلال الدرس بالحديث عن المسيح أو شخصيات دينية أخرى فإنه من الممكن أن يقال أنه يؤثر على التلاميذ . لكن هذا لا يقال فلم ؟ إذن يجب المساواة بين الجميع .

يان 12 عاما : كما ذكرتم أن القانون الأساسي في ألمانيا هو القانون الأهم . فعندما يحتوي هذا القانون على أن كل شخص له الحق في اتباع تعليمات دينه كيفما شاء إذن فمن العدل أن ترتدي فريشتا الحجاب .
كانت هذه بعض أقوال التلاميذ الذين تم سؤالهم حول هذه القضية التي ادعى رافضو الحجاب أنها ستؤثر سلبا على التلاميذ .

للقضية تاريخ ونماذج لا تحصى
وفي الحقيقة يشغل الخلاف المحتدم حول الحجاب المحاكم الألمانية منذ سنين والشابة الأفغانية ليست الأولى التي ترفع شكوى قضائية إنما توجه قبلها أيضا عديدات من المسلمات بدعاوى إلى المحاكم . ففي القضية التي رفعتها شابة محجبة إلى محكمة العمل الاتحادية في إيرفورت قضى الحكم بأنه يحق لبائعة محجبة بالعمل وأكد القضاة في الوقت نفسه على أن هذا القرار لا يسري إلا على الشركات الخاصة .
وفي مدينة بيركمان في منطقة الرور فصل رئيس البلدية رولاند شيفر في الصيف الماضي مربية أطفال مسلمة محجبة بتعليل وجوب الحفاظ على الحيادية في رياض الأطفال الرسمية لكن محكمة العمل المحلية نقضت هذا القرار واستأنفت القضية أمام محكمة العمل في الولاية وما يزال الكثيرون يترقبون صدور الحكم بكل اهتمام .
والخلاف الناشب في ألمانيا حول الحجاب يحير محاكم البلاد . وقضاة المحكمة الدستورية الاتحادية اضطروا في هذه الحالة إلى الاستنارة في حيثيات الحكم الذي يتخذونه بقطبين أساسيين : الحق في الحرية الدينية وواجب الدولة في ضمان الحياد .
والمجموعات المعارضة للحجاب وتلك المؤيدة له هي عديدة وشديدة التنوع وحسب تقديرات الخبراء يوجد في ألمانيا حوالي ثلاثمائة معلمة مسلمة لا يرتدي منهن الحجاب سوى عدد قليل وفي صفوف المدافعات عن حقوق المرأة من يدعي أن الحجاب يشكل رمزا لاستعباد المرأة .

بين الحجاب و'الصليب'
ومن خلط الأوراق المشين أن الكنيسة ربطت بين قضية الحجاب والصلبان في المدارس . فالكنيسة الكاثوليكية تنتظر صدور الحكم في هذه القضية وكان الخلاف قد نشب في بافاريا عام 1995 حول تعليق الصلبان فوق جدران الغرف الدراسية وتعللت الكنيسة عندئذ بأن الحرية الدينية تشمل أيضا إظهار الرموز الدينية للرأي العام . لكنه تم الرد على هذه الافتراءات بأنه إذا كان ذلك الخلاف يتعلق بتزيين الغرف الدراسية برموز دينية فإن قضية المعلمة المحجبة تختلف تماما فالأمر يدور حول إعلان ذاتي لمعلمة عن إسلامها . وخلال المرافعة قال رئيس المجلس الإسلامي المركزي في ألمانيا السيد نديم إلياس : ' إننا ننتظر توضيحا لماهية الحجاب . إنه ليس رمزا ولا وسيلة للدعوة إلى الدين

ولا للاستفزاز إنما هو بكل بساطة أداء للواجب الديني بالنسبة لسيدة مسلمة . ومثلما تصلي وتصوم فهي ترتدي الحجاب . ومنع الحجاب في المدرسة يؤدي إلى منع مسلمة تريد خدمة الدولة من القيام بهذا العمل ويشكل عزلا لها ومنعها من العمل وهذا التصرف ليس في صالح اندماج الكثيرين من المسلمين في المجتمع .'

الحرب على الحجاب في الغرب واقع مخز

هذا الموضوع يشغل الساسة والمحاكم ليس في ألمانيا وحدها بل في العديد من الدول الأوروبية الأخرى ففي روسيا قرر وزير الداخلية مؤخرا السماح للمحجبات باستخدام صورهن وهن محجبات في الأوراق والوثائق الرسمية . كما ناقش البرلمان الفرنسي قضية حظر ارتداء الحجاب في المدارس الرسمية . وفي هولندا اقترحت وزارة التعليم خلال الشهر الماضي السماح في المدارس الرسمية فقط بارتداء الحجاب بينما يفتح المجال لإدارات المدارس المسيحية بحظر ارتداء الحجاب على التلميذات والمعلمات المسلمات . كما أنه في سويسرا صدر قرار المحكمة الاتحادية السويسرية العليا في لوزان عام 1997 المؤيد لقرار محكمة جنيف بمنع معلمة محجبة من مزاولة المهنة بحجة أنها تقوم بالتدريس للصغار ومن السهل التأثير عليهم إذا ما ظهرت عليهم يوميا بالحجاب وهو ما رأت فيه المحكمة خروجا عن الحياد الذي من المفترض أن يلتزم به المعلمون في قاعات الدراسة !! . بل وقد جاء قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتأييد هذا الحكم السويسري حيث اعتبرت أن الحجاب لا يتناسب مع السماحة والمساواة التي من المفترض أن تلقنها المعلمة للتلاميذ في جو ديموقراطي بل وادعت أن فيه أيضا أحد علامات القهر والكبت ' !!.

قضية الحجاب تطرح مسألة تعديل الدستور

يشير الخبير القانوني فينفريد هاسيمير إلى أن القرار حول الحجاب في المدارس يشكل مناسبة لجعل الدستور يتماشى مع متطلبات الوقت الحاضر وبحيث يتطرق إلى ظاهرة الهجرة وتباين الثقافات وهو الوضع الذي لم يكن موجودا في ألمانيا أيام وضع الدستور . ويحدد قاضي الدستور بيرتولد سومر بشكل أدق قائلا : الأمر يتعلق بالتوصل إلى نوع من التوازن بين حقوق المعلمات والتلاميذ والأهالي وبين واجب الدولة في ضمان الحيادية . وأكدت جهات إسلامية أن المناقشات التي جرت حول هذا الموضوع في السنوات الماضية برهنت على أن هذا المجتمع مازال بحاجة للوقت قبل قبول التعددية بأشكالها التعبيرية المختلفة . وليس من صالح التعددية أو تشجيع الاندماج أن تظل المظاهر المعبرة عن عادات الأجانب الدينية والعقائدية مطموسة ومختفية . يجب علينا أن نتعلم تحمل ' اختلاف ' الآخرين واحترامه . وهل هناك مكان آخر أنسب من المدرسة من أجل تعليم الجيل الناشئ نبذ الخوف من ' الغربة ' وتعلم التسامح وقبول واحترام البشر الآخرين حتى وإن كانت ' أشكال الحياة الغريبة ' هذه تختلف عن السائد وما يطلق عليه شكل الحياة ' العادي '.

مازال يتردد في المناقشات وأيضا في القرار الخاص لقضاة المحكمة الدستورية الاتحادية أن الحجاب هو رمز سياسي ودلالة على تبعية المرأة . لكن المحجبات في ألمانيا رفضن هذه الافتراءات وأكدن أن حصر مفهوم الحجاب في هذين الدلالتين ما هو إلا تفسير يتفق مع رأي أقلية إسلامية وهو قذف في حق أغلبية النساء التي ترتدين الحجاب وتقررن أمور حياتهن بحرية معتدات بذاتهن ومعتمدات على أنفسهن وهن نساء قادرات على اتخاذ القرار ولهن الحق في تحقيق ذاتهن . وهو حق أساسي لكل امرأة أن يترك لها ذاتها وحسب تقديرها قرار ارتداء أو عدم ارتداء غطاء الرأس .

ردود الأفعال على قرار السماح بارتداء الحجاب في المدارس الألمانية

أدى القرار الملزم الذي أصدرته المحكمة الدستورية الاتحادية إلى ردود فعل مختلفة في برلين فمن جانبه عبر رئيس البرلمان الاتحادي ' البوندستاج' عن خيبة أمل مريرة لامتناع قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية عن حظر ارتداء غطاء الرأس الذي ترتديه المعلمة في قاعة الدرس دون توفر قواعد قانونية حرفية معتبرا القرار محبطا ومفتقرا للشجاعة المطلوبة . وزعم تيرزه أن القرار المذكور لا يؤدي إلى انفتاح أفضل للديانة الإسلامية على الآخرين بل ومشجعا للقوى الرجعية والمحافظة في الوسط الإسلامي . في الوقت نفسه الذي اختلفت وجهات نظر مسؤول الجناح البرلماني لحزب الخضر Volker Beck

الذي اعتبر القرار متميزا بالحكمة ويقول : ' أرى أن قرار المحكمة جاء في الوقت المناسب وجاء متوازنا لأنه يقرر أن الحقوق الدينية تسري على جميع أتباع الديانات بغض النظر عن التقاليد الدينية السارية كما أن على المشرع القانوني في ولاية بادن فورتمبيرج أن تقر قرارها بشأن التعامل الذاتي والموقف الديني المسموح به في المدارس غير الخاضعة لرؤية جهة ما . إنه لقرار مناسب لأنه أوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن من المتعين البدء بحوار حول الموضوع داخل صفوف المجتمع إذ ليس بالوسع رفض غطاء الرأس لمجرد أنه غريب على تقاليدنا في الوقت الذي نرى قربا حضاريا يربطنا بالأخوات المسيحيات مع ارتدائهن الملابس الرسمية الشبيهة بمعنى ازدواجية المعايير '.

وأعرب المتحدث بلسان الشؤون القانونية في الجناح البرلماني لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي عن اقتناعه بأن من الثابت هنا تعذر السماح المطلق بارتداء غطاء الرأس في المدارس لسبب يكمن بأهمية الأخذ بنظر الاعتبار أن المعلم يؤدي شخصية نموذجية ولأنها كذلك فلا يتعين السماح بمد الرؤى كي تشمل التوجهات الدينية التي هي مهمة منوطة بالآباء وحدهم !.

لقد حولت المحكمة الدستورية الاتحادية الكرة الآن إلى ملعب الولايات الاتحادية كي تصدر بدورها القوانين الملزمة والتي ردت على القرار بوجهات نظر مختلفة حيث أعلنت ولاية بادن فورتمبيرج المعنية أصلا بالقرار عزمها على إجراء تقييم دقيق له في حين عبرت وزيرة الثقافة بولاية هيسين Karin Wolf عن مشاعر الصدمة العميقة معلنة في الوقت ذاته أن الولاية ستصدر كرد فعل قرارا يحظر ارتداء غطاء الرأس في المدارس في حين أعلنت ولاية ساكسونيا السفلى والتي يحكمها أيضا حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي أنها ستسمح الآن بارتداء أغطية الرأس في المدارس .

وأكدت أوساط مسيحية أنه قد يغص في حلق بعض أنصار الغرب المسيحي وجود قوة دينية ثالثة في ألمانيا . وشددت على أنه في هذه الأثناء يعيش حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون مسلم في ألمانيا وحقهم في الحرية الدينية ينص عليه الدستور مثلما ينص على حرية أي مجموعة دينية أخرى وهذه الفقرة المتضمنة في الدستور لا يجوز تقويضها ولا يمكن ذلك من خلال حجج معينة مثل تلك الحجة القائلة : إن القرآن الكريم لا يفرض الحجاب . ويكفي هنا الشعور الشخصي بوجوب ارتداء الحجاب أداء لواجب ديني . مثل هذا الموقف يكفي في حال دعمه قانونيا لإغلاق الباب من شتى الجوانب في وجه مختلف التفسيرات . أما موضوع الوصية بعدم استغلال المركز الذي تشغله المعلمة المحجبة للدعاية لدينها فإن قرار ' محكمة الدستور الاتحادية في كارلسروها ' ينصف الدولة التي ما تزال مطبوعة بطابع ثقافة مسيحية ممتدة عبر قرون إلا أنها توقفت منذ عقود زمنية عديدة عن كونها جزيرة مغلقة . فألمانيا هي ديمقراطية منفتحة عالميا وفي ديمقراطية من هذا النوع لا يجوز أن يرد ظلم من هذا النوع هذا على الأقل لا يجوز أن يتم على يد موظفين وبدون أي مستند قانوني .

وأعربت المعلمة لودين التي ربحت حكم الاستئناف عن ارتياحها الكامل لقرار المحكمة العليا. وقالت إنها ' فرحة جدا ' وأن الجدال القانوني الذي جرى جعلها أقوى من السابق بعدما شعرت بالتمييز على مدى سنوات . وأضافت : ' بالنسبة لي لم أكن أتطلع إلى قرار سياسي عام وإنما إلى مسألة التمييز '. ولم تؤكد ما إذا كانت ستعين الآن بعد صدور الحكم في سلك التعليم في ولاية بدان ـ فورتمبيرج مشيرة إلى إمكانية أن تقر حكومة الولاية قانونا يمنع تعيين المحجبات المسلمات عند ذلك ستقرر على الأرجح الانتقال إلى ولاية أخرى للعمل فيها .

بالتفاتة مقيتة : المحكمة الدستورية تشنق حكمها!!

أصدرت المحكمة الدستورية الاتحادية قرارا يتناول شرعية ارتداء المعلمات للحجاب في المدارس الألمانية . لكن هذه الحكم ينطوي على ثغرة خطيرة جدا إذ أنه حول القرار النهائي إلى الجهات التشريعية في الولايات الألمانية . وفتح قرار المحكمة الدستورية الاتحادية الباب أمام آفاق جديدة من خلال العبارة القائلة : ' ليس للدوائر الحكومية أو المحاكم اتخاذ قرار في هذا الموضوع وإنما البت فيه هو من اختصاص الجهات التشريعية '. وفي حين عمت فرحة كبيرة بسبب إلغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر قبل ذلك بمنع ارتداء الحجاب في المدارس فإنه يخشى في نفس الوقت من الطريقة التي ستبت فيها

الجهات التشريعية في كل ولاية وحسب تقديرها في الموضوع . بدأت الأصوات تسمع بوضوح فور صدور القرار من ولاية بادن فورتمبرج على سبيل المثال التي تريد بسرعة إصدار قانون ضد ارتداء الحجاب في المدارس . ويبقى الموضوع معلقا إن كان حجاب إحدى المعلمات في المدرسة شيئا عاديا أو سيتم حظره باسم حيادية الدولة . ولا يبقى أمام المرء سوى تمني ألا تتسرع الجهات التشريعية في كل ولاية باتخاذ قرار في هذا الأمر وإنما بحثه من كافة جوانبه أولا .